الإصلاح السياسي في المنطقة العربية بين المطالب الداخلية والضغوط الخارجية في ظل أحداث " الربيع العربي" ليبيا أنموذجا.

"Political reform in the Arab region between internal requirements and external pressures in light of the events of the "Arab Spring "libya is a model.

عبدالله عاشوري

جامعة باتنة1، الجزائرabdallah.achouri@univ-constantine3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/08 تاريخ القبول: 2021/06/09 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

يتناول هذا المقال بالتحليل والنقاش دور العوامل الداخلية و الخارجية في المطالبة بالإصلاح السياسي في المنطقة العربية في ظل ما يسمى الربيع العربي الذي انطلق في تونس عام2010، وشمل دولا عربية أخرى كليبيا.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى تحديد عديد العوامل الداخلية والخارجية الدافعة نحو عملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية خاصة ليبيا،بغية تحقيق طموحات شعوب هذه المنطقة.

كلمات مفتاحية:الإصلاح السياسي؛المنطقة العربية؛الربيع العربي،ليبيا.

Abstract:

This article analyzes and discusses the role of internal and external factors in demanding political reform in the Arab region in light of the so-called Arab Spring, which was launched in Tunisia in 2010 and included other Arab countries like Libya.

This study concluded by identifying several internal and external factors in the drive towards political reform in the special Arab region, Libya, whith view to achieving the aspirations of the peoples of this region

Keywords: political reform, Arab region, Arab Spring, Libya.

المؤلف المرسل: عبدالله عاشوري، الإيميل: abdallah.achouri@univ-constantine3.dz

1. مقدمة:

عاشت المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة،وتحديدا خلال عام 2011، تحولات كبيرة ذات علاقة بتزايد مطالب تنادي بضرورة إحداث إصلاحات عميقة في شتى المجالات، وتعالت الأصوات المنادية بضرورة إحداث الإصلاح السياسي وتحسين الحياة السياسية.

وقد عملت عوامل داخلية وخارجية مختلفة على تزايد مطالب الإصلاح السياسي في سائر أقطار المشرق والمغرب العربي، لاسيما وأن جل دول المنطقة تنتشر فيها مظاهر التخلف وتردي وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية، وتبعيتها الحضارية والثقافية للمجتمعات الغربية، في ظل وجود أنظمة سياسية غير ديمقراطية، ومسيطرة على كل المؤسسات والعمليات السياسية، وهذا ما أدى إلى ضرورة إحداث إصلاحات سياسية عميقة.

تعتبر ليبيا واحدة من أهم الدول العربية التي شهدت مطالب ونداءات الإصلاح السياسي داخليا،وتعرضها لضغوطات وصلت إلى حد التدخل الخارجي من قبل القوى الخارجية التي سارعت إلى التدخل من أجل وضع حد للنظام القائم،و تحت ذريعة تمكين الشعب الليبي من المشاركة في تسيير شؤون بلده بالشكل المناسب للديمقراطية، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

– كيف أثرت العوامل الداخلية والخارجية في المطالبة بالإصلاح السياسي في المنطقة العربية في ظل ما يسمى "بالربيع العربي" من خلال الحالة الليبية؟

للإجابة على هذه الإشكالية نفترض ما يلي:

– تعتبر مظاهر الجمود والركود السياسي وظواهر الفساد المنتشرة في المنطقة العربية حسب تقديرنا أهم العوامل المؤثرة في تنامي مطالب الإصلاح السياسي في المنطقة العربية.

– تقتضي عملية الإصلاح السياسي في الدول العربية إعادة بناء شكل جديد من الحياة السياسية مبني على تعزيز دولة المؤسسات ومشاركة المواطنين فيها بديلا عن دولة الأشخاص والرؤساء وحكم الأقلية.

ومن حيث دراسة الموضوع في شكل منهجي مناسب عمدت على الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال محاولة تتبع دور كل من الظروف الداخلية والخارجية في عملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية،إضافة لمنهج دراسة الحالة من خلال معالجة ودراسة الحالة الليبية كنموذج للدراسة.

لمعالجة الموضوع من جوانبه المختلفة عملنا على التطرق للعناصر التالية:

2. دوافع الإصلاح السياسي في المنطقة العربية.

1.2.الدوافع الداخلية:

سيتم خلال هذا الجزء التعرض بالشرح والتحليل للدوافع الداخلية النابعة من البيئة الداخلية للمنطقة العربية،والتي كان لها الأثر الكبير في الدفع نحو عملية الإصلاح السياسي،ومن هذه العوامل نذكر ما يلي:

أ.فساد الأنظمة العربية الحاكمة،وتردي الأوضاع السياسية والسوسيو اقتصادية:

تعاني الدول العربية من انتشار ظاهرة الفساد على مستوى القيادة العربية الحاكمة، التي لم تعد تهتم إلاّ بمصلحتها وكيفية استمرارها في السلطة بما يضمن لها مزيدا من المكاسب والامتيازات، معتمدة في ذلك استعمال وسائل للترهيب وأدوات القمع والقهر، وهذا ما هيأ الظروف لتنامي الدكتاتوريات وانتشار التسلطية في مختلف البلدان العربية، والذي أثر سلبا على تأخر أو تقويض الديمقراطية والحيلولة دون الوصول إلى السلطة عن طريق التداول السلمي.

و قد نجحت الأنظمة العربية الحاكمة في تحويل المجتمعات العربية إلى مجتمعات جامدة سياسيا، متخلفة اجتماعيا وفقيرة اقتصاديا ومن ثم غدت عديمة الفاعلية والأثر ليس في أحداث العالم فحسب بل حتى في قضايا العرب المصيرية إلا على نحو سلبي عقيم (الصائغ و أحمد، 2009، الصفحات 10-30).

كما تأسست في العالم العربي إيديولوجية استبدادية ومظاهر الحكم الفردي ومنع القوى السياسية المعارضة من كل أشكال المشاركة السياسية، بل عملت الأنظمة السياسية الحاكمة في البلدان العربية على الاستمرارية وإعادة تدوير نفسها بآليات مختلفة حتى ومنها الآليات الديمقراطية،حيث ظل حسني مبارك في مصر مثلا في السلطة لمدة ثلاثين سنة (30 سنة) واستمر أيضا على رأس الحكم في تونس زين العابدين بن علي لمدة 27 سنة بواسطة آلية ديمقراطية وعمليات انتخابية محبوكة بواسطة مهندسي الفساد السياسي (سيطي، 2013، صفحة 71).

الاعتماد المستمر على الحلول الأمنية كوسيلة للتخلص من الخلافات التي تنشأ بين النظام الحاكم والشعب،فأثناء سيطرة النخب الحاكمة على النظام السياسي، تقوم هذه النخب بتشكيل عدد كبير من الأجهزة الأمنية ذات الاختصاصات المتداخلة لبث الرعب في نفوس المواطنين وإعلان الحرب على كل صوت معارض حتى لو كان من باب النصح،مما وسم الحل الأمني بعدم المرونة وحمل القائمين على الأجهزة الأمنية على الإيمان باللعبة الصفرية في المجال السياسي: فمن ليس معي ... فهو ضدي (العزاوي، 2003، صفحة 05).

وبخصوص الفساد السياسي في أغلب البلدان العربية،فقد أصبح ظاهرة ملازمة لها، ومن أهم مميزات أنظمتها السياسية،وقد ظلت هذه الظاهرة ملاحقة لها طوال فترة توليها للسلطة، والفساد السياسي هو كل شكل من أشكال الاستغلال السيئ للسلطة أو المنصب العام أو الموارد العمومية من طرف صاحب المنصب السلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية، القضائية، هيئات وطنية إدارية وطنية أو محلية، واستخدام وسائل الإكراه والوظائف وغيرها لخدمة أهداف خاصة فردية أو عائلية، جماعية أو حزبية، وجلب منافع شخصية قد تكون مالية أو زيادة النفوذ أو اكتساب السلطة بطرق معينة (ليمام، 2011، الصفحات 18-19).

ويأخذ الفساد السياسي في البلدان العربية أشكالا وصيغا مختلفة، فقد تحوّل مثلا النخبة الحاكمة الدولة إلى مجرد سلطة لتقاسم الغنائم ويعم بسببها الفساد جميع مفاصل الدولة ويترتب عن ذلك ضياع فرص التنمية البشرية (ألعزي، 2015، صفحة 65)،وقد يأخذ شكلا آخر في حالة أن لا يصبح للقانون دوره الطبيعي في ضبط السلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي بل كقاعدة لحماية مصالح القمة السياسية ونخبها على حساب المصالح العامة (ألعزي، 2015، صفحة 128)، ولهذا يقع الفساد السياسي عند الانحراف عن السلطة القانونية المشروعة ويتم قيام السلطة الأبوية،فيتحرر الحاكم في حكمه من الضوابط والمواثيق والدساتير المنظمة للسلطات وتصبح إدارة الحكم خاضعة لمعايير ذاتية ومن ثم تتكون وتتعزّز الأنظمة التسلطية.

ب-تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية:

عانت معظم الدول العربية من التخلف الاقتصادي والذي أثر على الوضع الاجتماعي، كما أن كثيرا من البلدان العربية تعتمد مداخيلها على واردات النفط والموارد الطاقوية، كما شكلت البطالة بعدا خطيرا في البلدان العربية،حيث أن أكثر من 67% من سكان الوطن العربي هم من فئة الشباب وتعاني نسبة كبيرة منها من ظاهرة البطالة ،ونسب البطالة العربية تعتبر من أعلى النسب العالمية،فلو أخذنا دول ليبيا وسوريا واليمن بالتحديد فإن النسب مرعبة بكل المقاييس وبالذات من الحاصلين على الشهادات الجامعية،أما في ليبيا فنسب اكتئاب خريجي الجامعات الباحثين على العمل تجاوز 54%، وفي سوريا تصل إلى 58%،وفي اليمن في حدود 56% (عياصرة، 2016، صفحة 98)، وتسببت أزمة البطالة هذه في مشاكل اجتماعية غاية في التعقيد، ناهيك عن مجال التربية والتعليم المتدني الذي وصل إلى نسب مخيفة

حددت واقع ما تمر به المجتمعات العربية بخصوص هذا الحقل الحساس والمرتبط بتقدم المجتمعات ورفاهيتها من عدمه (أحمد، 2013، الصفحات 05-26).

ج- تنامي مطالب التغيير والإصلاح:

ما زاد وعمل على زيادة تسريع وتيرة المطالبة بالإصلاح السياسي في الدول العربية، هو ما يعرف بثورة المعلومات والاتصالات التي أفرزت وضعا جديدا حيث غدت وسائط الانترنيت فضاء جديدا ومنبرا إعلاميا في عمليات التعبئة والحشد الجماهيري للتظاهر والمطالبة بالتغيير في ساحات، وشوارع الدول العربية، وأفشلت آليات الحكومات والأنظمة العربية،وكسرت قدرتها على احتواء هذه الثورات الشعبية، وهذا بسبب تنامي مستوى الوعي لدى الشباب العربي،وارتفاع مستوى وعيهم لاسيما في ظل انفتاحهم على مستويات العيش في الدول والبلدان الأخرى، فهذه المقارنات أعطت دفعا قويا لدى الشباب العربي خاصة وأنهم الفئة الأقدر ضمن فئات المجتمع العربي المختلفة على التحرك والأكثر تفاعلا مع وسائل ومعطيات الثورة (الطيان، 2014، صفحة 09).

أما بخصوص تأثيروسائل ومواقع التواصل الاجتماعي الحديثة فكانت هي الأخرى بمثابة الوسائل التي أفشلت الأنظمة والحكومات في المراحل الأولى للانتفاضة، وفشلت هذه الأخيرة في عدم التمكن من معرفة قوة وتأثير هذه الوسائل وعدم استفادتها من تلك الوسائل في مجابهة هذه التحركات الشعبية والجماهيرية وهو ما ساهم في الإطاحة بها.

كما يمكن إضافة عامل آخر للتغيير والإصلاح السياسي في المنطقة العربية، وهو دور القيادة والنخب السياسية، حيث قد تبادر هي الأخرى باتخاذ قرارات الإصلاحات السياسية، والعمل على تجسيد التحول نحو الديمقراطية على إثر العوامل والدوافع المختلفة، وهذا ما يحصل نادرا جدا في البلدان العربية إلا بعد اقتناع هذه القيادة بأن الأسس والقديمة للنظام القائم قد انتهت صلاحيتها ولن تسمح لهم بالاستمرار في السيطرة على الحكم (صحراوي، 2012، صفحة 18).

2.2 العوامل الخارجية للإصلاح السياسي في المنطقة العربية.

1.2.2 أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001:

تعتبرالمنطقة العربية ذات أهمية استراتيجية ضمن السياسات الغربية وخاصة الأمريكية،ولضمان ديمومة واستمرارية عدم وجود تهديدات لتلك المصالح الغربية والأمريكية ينبغي أن تكون تلك المنطقة خالية من التنظيمات الإرهابية والمهددة للمصالح الغربية والأمريكية.

لم تهب رياح الإصلاح السياسي على الدول العربية بشكل أكبر من ذي قبل إلا بعد أحداث الحادي عشر من شهر سبتمبر عام ألفين وواحد التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث دخل عنصر التحول الديمقراطي كأحد أبرز أدوات مكافحة الإرهاب باعتباره يمثل مصلحة وطنية وأصبحت الدوائر الإعلامية والسياسية تستخدم وتشيع العديد من المفاهيم في هذا السياق مثل الحكم الرشيد والتحول الديمقراطي كمطلبين لا يجوز التساهل بشأنهما باعتبارهما آلية لتمكين شعوب العالم من المشاركة في حكم نفسها بنفسها، وآلية رئيسية لاستئصال جذور الإرهاب والحيلولة دون تكرار أحداث سبتمبر وتهديد الأمن والسلم العالميين (باي، 2010، صفحة 57).

ولغرض دفع عملية الإصلاح السياسي في العالم العربي، وسعيا من الإدارة الأمريكية لتشجيع بروز تيارات ديمقراطية أكثر تماسكا في المجتمعات الديمقراطية، عمدت السياسة الخارجية الأمريكية على استخدام أدوات هامة كعناصر هامة في تحقيق وإحداث الإصلاح السياسي حسب الرؤية الأمريكية ومنها:

أ- زيادة الدور الذي تقوم به سفاراتها بالعواصم العربية لتنفيذ ومتابعة عمليات الإصلاح السياسي في هذه الدول، بدءا من الرصد الدقيق لكل ما يجري من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، مرورا بالاتصال الدوري والمستمر مع الأطراف السياسية الفاعلة سواء أكانت حكومات أو أحزابا سياسية أو منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وذلك في إطار تنفيذ جولات من الحوار السياسي مع تلك الأطراف بشأن متابعة تنفيذ قضية التحول الديمقراطي.

ب- بدء استعمال منطق القوة وإجبار الدول على تبني وتنفيذ إصلاحات تحت ذرائع وحجج مختلفة منها حقوق الإنسان والديمقراطية، وذلك بسبب تعرض المصالح الأمريكية لتهديدات إقليمية سياسية تقف في مقدمتها القيم والمفاهيم القومية العربية-الإسلامية فضلا عن تهديد مصالحها النفطية (ملود، 2016، صفحة 203).

ج- متابعة العمليات السياسية المتعلقة بالانتخابات في الدول العربية وتقديم المساعدات التقنية عبر تبادل الزيارات أو الندوات لإنشاء وتعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات (باي، 2010، صفحة 60).

د- ممارسة الضغوطات وتكثيفها ضد الأنظمة السياسية من أجل الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، وإشراك المرأة في الحياة السياسية وهو ما من شأنه أن يوسع المطالب الشعبية ضد الأنظمة الاستبدادية، والضغط عليها لفتح باب المشاركة الشعبية في رسم وصناعة القرارات السياسية التي تهم

الشعوب العربية، وهذا ما عاشته هذه الأنظمة العربية خلال ما يسمى ب"الربيع العربي" إذ أفقدتها الحركات الشعبية الكثيفة توازنها وثباتها بل وساهمت في الإطاحة بها وإسقاطها.

هذا ولم تتخل الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سياستها لدعم التحول الديمقراطي والإصلاح في العالم العربي عن دعمها المالي، بل وتم إطلاق مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، وأضافت إلى الشرق أوسط شمال إفريقيا.

استخدمت الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الأوروبية قضية الأقليات، وضرورة منحها حقوقها المدنية والدينية كورقة ضغط ضد بعض النظم السياسية العربية، ولعلّ استخدام ورقة الأقليات هي من بين الأدوات والوسائل الأكثر للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وهو ما من شأنه أن يهدد الأمن القومي للدول العربية، وهي أيضا تنسجم مع الإستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى تفكيك الوطن العربي، والتي يتوافق مع طموحات بعض الدول الإقليمية الساعية إلى تجزئة الأمة العربية إلى دويلات عرقية، ودينية وطائفية متناحرة، وفي عمليات التجزئة يمكن ضمان أمن إسرائيل وبقائها، إذ أن زرع بذور الفتنة الطائفية والعرقية في الجسد العربي سيسمح لإسرائيل تحقيق أهدافها ومطامعها التوسعية في الوطن العربي (العزاوي، 2003، صفحة 108).

2.2.2 ضغط المؤسسات المالية الدولية:

باتت المؤسسات المالية الدولية تفرض شروطا اقتصادية على الدول وخاصة منها العربية لتحقيق إصلاحات سياسية، و عادة ما تشمل هذه الشروط مطالب ذات الطابع السياسي مثل ضرورة تبني الحكم الراشد أو الحكم الصالح الذي يحدد عناصره البنك الدولي في الشفافية،المسؤولية،دولة القانون،المشاركة، اللامركزية،التنسيق، وكثيرا ما تطبق الدول هذه الشروط بصورة شكلية للحصول على امتيازات هذه المؤسسات (صحراوي، 2012، صفحة 15).

ولهذا تجد الدول نفسها تحت ضغط المؤسسات الدولية وتستسلم لضغوطها، وتبدأ في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة منها لتفادي ضغوطاتها وسعيا منها للاستفادة من الامتيازات التي تقدمها هذه المؤسسات المالية الاقتصادية، الفنية،التكنولوجية ضمانا لمساعدة هذه الدول على تخفيف أو وقف مشاكلها الاقتصادية، وحل مشاكل البطالة، وأزمات انخفاض الدخل وتخفيف حدة الفقر، وهذا ما يجعل الدول والأنظمة الطالبة لهذه المساعدات في تبعية دائمة للمؤسسات المالية وتحت ضغوطاتها وإملاءاتها، وفي ضعف مما يجعلها عرضة للتدخل في شؤونها الداخلية وخدمة لمصالح المؤسسات المانحة والقوى الكبرى.

3. المشهد السياسي الليبي في ظل نظام القذافي ودوافع إصلاحه.

عاشت ليبيا خلال فترة حكم العقيد معمر القذافي التي امتدت منذ عام 1969 إلأى غاية الإطاحة به في عام 2011هشاشة سياسية غابت فيها المؤسسات السياسية الدستورية الحديثة و انعدام ممارسات وقواعد الديمقراطية المتعارف عليها ،وسعى القذافي في هذه الفترة من حكمه في سبيل ضمان بقائه في السلطة إلى توظيف المعطى القبلي،خصوصا وأن المجتمع الليبي يتميز بطابعه القبلي، وولاء الأفراد فيه للقبيلة أكثر من ولائهم للدولة، علما أن القبائل الليبية لها امتدادات جغرافية حتى خارج حدود دولة ليبيا(مصر،تونس،الجزائر،تشاد والنيجر)،ويقدر عدد القبائل الليبية بأكثر من مائة وأربعين قبيلة،نجد منها قبيلة ورفلة،وهي أكبر قبائل ليبيا،قبيلة ترهونة، الزوية، الزنتان،وأولاد سليمان وحتى قبيلة القذاذفة التي ينحدر منها معمر القذافي، وقبيلة الطوارق وبني وليد...

نتيجة لسياسات النظام القائم تعرض الشعب الليبي لكل صور وأشكال الظلم والاضطهاد والتخلف والجهل داخليا،و تعرض خارجيا لمختلف أشكال الابتزاز والحصار من قبل الدول الغربية،خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا، وتم تصنيف ليبيا لمدة طويلة كدولة مغضوب عليها دوليا وجعلها ذات مكانة عالمية ضعيفة.

1.3. الدوافع الداخلية والخارجية للإصلاح السياسي في ليبيا:

1.1.3. الدوافع الداخلية : يمكن حصرها في الآتي:

-انتهاكات حقوق الإنسان من طرف النظام الليبي و استشراء الفساد الحكومي في ظل غياب مؤسسات الدولة ووقوع ليبيا تحت حكم مشخصن في يد شخص وحيد هو القذافي.

-الضغوط الاجتماعية(فقر، بطالة، غياب العدالة الاجتماعية...)رغم الثروات والمؤهلات الطاقوية الهائلة والإمكانيات المادية المختلفة التي تمتلكها ليبيا.

-الضغوط الاقتصادية وعدم تحقيق التنمية المنشودة بسبب السياسات الفاشلة خاصة وأن ليبيا تمتلك مؤهلات اقتصادية وموارد طبيعية هائلة.

إضافة لهذه الدوافع نجد هناك دوافع مساعدة على اندلا ع الانتفاضة ومنها:

-الرغبة الشعبية القوية في التغيير وقوة اللحمة بين أفراد الشعب الليبي(تأثير القبائل).

-تأسيس المجلس الوطني الانتقالي كجهة سياسية للانتفاضة.

-بداية بروز الانشقاقات المدنية والعسكرية في صفوف النظام وبوادر تخلي الشرطة و الجيش عن نظام القذافي من جهة ومن جهة أخرى دعم الثوار بالسلاح.

-التعامل العنيف والقاسي من النظام وأتباعه بانتهاج سياسة القمع والتقتيل في مواجهة المحتجين والمطالبين بإسقاط نظامه.

2.1.3. الدوافع الخارجية للإصلاح السياسي في ليبيا:

هي التي تصدر من البيئة المحيطة بدولة ليبيا،ويمكن ذكرها كما يلي:

-التدخل الخارجي وخاصة من دول فرنسا وإيطاليا اللتان لهما ماض استعماري في ليبيا و مصالح إستراتيجية في هذه البلاد، وهما اللتان كان لهما دورفي استصدار القرارالأممي رقم 1970في2011عن مجلس الأمن تحت ذريعة التدخل لأغراض إنسانية في ليبيا وتحت ذريعة حماية المدنيين الليبيين من جرائم القذافي وانتهاكاته لحقوق الإنسان في ليبيا.

-تزايد الدعم الدولي ودعم المعارضة بالخارج من أجل الإطاحة بالنظام وإحلال بدلا عنه نظاما جديدا لا يشكل خطرا على مصالح هذه القوى الدولية، بل ويحافظ على المصالح الإستراتيجية لهذه الدول.

4. مستلزمات الإصلاح السياسي في ليبيا:

يمكن خلال هذا الجزء الإشارة إلى أن مستلزمات الإصلاح السياسي في ليبيا هي في مجملها يمكن ان يتم تعميمها على حالات أخرى من الدول في المنطقة العربية،وتتمثل هذه المستلزمات في العناصر التالية:

- تنمية وتطوير القيم والمثل المرتبطة بالإصلاح السياسي وتطوير الوعي السياسي.

- رفع النضج السياسي للمواطنين، ذلك أن رفع هذا النضج سيمكن من زيادة الضغوط الشعبية والقدرة على الضغط على النظام السياسي وإجباره على تبني الإصلاحات اللازمة.

-العمل على ترقية وترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان من خلال تكريس التنشئة السياسية في المؤسسات المعتادة، مدرسة،مسجد، جمعية، حزب، وسائل إعلام.

-إيجاد ثقافة سياسية ذات تقاليد اجتماعية مناسبة تعتمد على التسامح الفكري المتبادل واحترام حقوق الإنسان خاصة وأن الثقافة السياسية السائدة ترتبط كثيرا بالنمط الصراعي وهيمنة المعطى القبلي والعشائري في كثير من البلدان العربية في توجيه الأحداث السياسية والاجتماعية .

-وجود بيئة مساعدة، ولا يمكن الحديث عن إصلاح شامل دون أن تتوفر بيئة ومساحة دنيا من الانفتاح السياسي يمكن من حرية الفكر والرأي والنقد، وبطبيعة الحال لا ينتظر من الحكم الاستبدادي أن

يفكك آليات التسلط من تلقاء نفسه، بل ذلك مرهون بمدى ذكاء وتفطن المجتمع المدني والسياسي الذي يجب أن يمارس ضغوطا قوية وكثيفة لإرغام السلطة السياسية على تقديم تنازلات في شكل إصلاحات سياسية لن تكون صريحة في تبني النموذج الديمقراطي في الحكم، لكنها تساهم دون شك في محاصرة البنية الاستبدادية وهذا ما يسميه عالم السياسة ألفريد ستيبان "تآكل السلطوية"، ويتأتى ذلك بالتعبئة العامة للجماهير عبر إشاعة الوعي السياسي المنفتح على قيم الحرية والديمقراطية وكشف عيوب ومخاطر الممارسة التسلطية في الحكم وارتباطاتها العضوية بالفساد المالي والإداري لأجهزة الدولة (بودراع، 2017، صفحة 61).

بناء دولة الحق والقانون والمساواة وتكافؤ الفرص،وما يتفرع عنها من الحقوق والحريات الأساسية مثل الحريات الديمقراطية والشغل وتكافؤ الفرص.

-بناء دولة المؤسسات أي الدولة القائمة على مؤسسات سياسية ومدنية تسمو على الأفراد والجماعات مهما كان انتماؤهم العرقي والديني والحزبي.

-تكريس التعددية السياسية واحترام مبدأ التداول السلمي على السلطة بين مختلف الفعاليات والقوى السياسية المتعددة،وذلك على أساس الأغلبية وكذا احترام إرادة الناخبين واحترام توجهاتهم وخياراتهم السياسية وذلك من خلال معايير النزاهة الانتخابية التي تعكس السيادة الشعبية في اختيار الشعب لحكامه وممثليه.

1.4. تحديات الإصلاح السياسي في ليبيا:

تقف في طريق الإصلاح السياسي في ليبيا كما في دول المنطقة العربية تحديات مرتبطة بظروف داخلية وأخرى ذات صلة بالمصالح الإقليمية والدولية،وسنتحدث عنهما كالتالي:

تحديات داخلية:تشتمل هذه التحديات ما يلي:

تحديات سياسية وأمنية: مثل الانقسامات الحاصلة في الساحة الليبية بين النخب، واختلاف الرؤى وتباين المواقف،وأخرى ترتبط بمصالح وامتيازات النخبة السالفة والموالين لها والمنتفعين من الامتيازات الممنوحة لهم،وهم على استعداد تام لإعادة استرجاع مكانتهم، ويعملون بشتى الوسائل لضمان ديمومة مصالحهم،هذا إلى جانب تحديات أخرى كتجذر الأنظمة التقليدية ورسوخ بناها وهياكلها وإحكامها السيطرة على كافة نواحي الحياة السياسية والمدنية و تظل هي القابضة على كل أطراف اللعبة السياسية.

– هشاشة وضعف قوى التغيير ومؤسسات المجتمع المدني المتنوعة في ليبيا في تأطير وقيادة قاطرة التحول الاجتماعي والتغيير الديمقراطي كما في معظم الدول العربية على غرار تونس، و مصر، حيث رغم وجود عشرات الآلاف من الجمعيات الأهلية والمنظمات النقابية والحقوقية والحركات الاجتماعية، ورغم قيام بعضها بدور هام خلال ثورة 25 يناير إلا أنها لم تستطع القيام بدور مؤثر في مرحلة ما بعد تخلي مبارك عن السلطة،وذلك لأسباب عديدة بعضها يتعلق بمناخ الاستقطاب الديني والسياسي الذي وظف منه قطاع من منظمات المجتمع المدني كأدوات لقوى وأحزاب سياسية،فضلا عن القيود القانونية والإدارية والأمنية التي قلصت من فاعلية المجتمع المدني واستقلاليته سواء قبل ثورة 25 يناير أو بعدها، وبعضها الآخر يتعلق بحالة الضعف البنيوي التي يعاني منها كثير من منظمات المجتمع المدني بسبب محدودية العضوية ونقص التمويل وغياب أو ضعف المؤسسية والشفافية (دعاء محمد، 2018، صفحة 111).

كما تركت حالة الفوضى التي تمر بها ليبيا آثارها على نشاط المجتمع المدني هناك،حيث قتل العديد من الشخصيات النشطة في ميدان العمل المدني،وتم تهديد شخصيات أخرى وإرغامها على الخروج من ليبيا ليصاب بعدها نشاط المجتمع المدني القائم على رصد الانتهاكات والدفاع عن الحقوق بحالة من الشلل.

–كما أن ضعف مؤسسات المجتمع المدني ومحدودية مساهمتها في عملية الإصلاح السياسي يترتب عنه ضعف في المطالب السياسية،وقلة الضغط على النظام القائم وإرغامه على التخلي عن التسلطية والتسريع في تجسيد الإصلاحات السياسية المنشودة،وإذا كانت المؤسسات المدنية (المجتمع المدني)ضعيفة سيتمكن النظام السلطوي من الالتفاف عليها والارتداد على عملية الإصلاح السياسي.

– يوجد تحدي آخر يتمثل في ضعف وغياب البناء المؤسساتي الكفيل بتجسيد الإصلاحات السياسية على سبيل المثال وجود مؤسسات تحظى بالشرعية وتتمتع بالمصداقية،وخضوعها للعملية الانتخابية بكل نزاهة ومصداقية ووجود نظم قضائية نزيهة وشفافة، فهذه من شأنها إعادة بناء ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة بما يضمن الولاء منهم لسلطتها والإذعان لقوانينها،ضمانا لبناء دولة القانون والمؤسسات، وهو التحدي الذي يبقى من العوامل الضامنة لحكم القانون وسيادته في علاقة مؤسسات الدولة ببعضها البعض، وعلاقة المواطنين بهذه المؤسسات.

أما من حيث التحديات الأمنية التي يمكن أن تقف عائقا أمام الإصلاح السياسي في ليبيا، فتبدو واضحة في الحالة المزرية التي تعيشها الدولة وفشلها بما يمكن تسميتها بالدول الفاشلة أو السائرة في طريق

الفشل لا سيما بعد الإطاحة بنظام القذافي، حيث تدهورت حالتها الأمنية وغدت مسرحا للانفلات الأمني، وعنوانا لتفكك الدولة،والذي يجعل من العسير جدا الحديث عن إصلاح سياسي في مثل هذه الظروف التي شهدتها هذه الدولة، والتي تقتضي أولا استرجاع الأمن والاستقرار،وبعدها تلي عملية الإصلاح السياسي.لذلك لا يمكن الحديث مثلا عن ديمقراطية إلا في وجود دولة وإذا كان هناك تصور مضطرب عن الدولة تصبح الديمقراطية خيارا مستحيلا وثانويا (ملاح، 2017، صفحة 111).

تضاف إلى التحديات السابقة تحدي آخر يكمن في دور المؤسسة العسكرية في إعاقة عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، حيث يمكن أن تحد من سلطة المؤسسات العسكرية وتفرض عليها قيودا وتحد من الفواتير والنفقات الضخمة،وهذا لن يكون مرضيا بالنسبة لعناصر الجيش الذين يعرف عنهم من أكثر المستفيدين من الميزانيات العامة للدول العربية.

ب-تحديات سوسيواقتصادية وثقافية.

تلعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دورا هاما في عملية الإصلاح في مختلف البلدان عبر العالم، ولا يمكن فصل وعزل هذه العوامل عن عملية الإصلاح السياسي وذلك لأن عدم وجود اقتصاد قوي ومتنوع ومتكيف مع التحولات الاجتماعية والتغيرات السياسية والتاريخية،سيطرح بصورة مباشرة أو غير مباشرة تحديات على قضايا الإصلاح السياسي لأنها تكبحها عن تلبية مطالب الشعوب وتجعلها في تفكيرهم وواقعهم عاجزة وقاصرة وهو ما يتولد عنه رفض لكل أطروحات الإصلاح والتغيير، لأن من يعجز عن خلق فرص العمل للعاطلين عن العمل ويعجز عن زيادة النمو وعلى تقوية الاقتصاد سيصبح ضعيفا أمام الصدمات،وهذا ما تعانيه معظم الشعوب والدول العربية والإفريقية من الأزمات الاقتصادية،مثل ضعف الموارد والإمكانيات، وانتشار الأمية والفقر والبطالة، وتفاقم الهوة بين الأغنياء والفقراء (ليمام، 2011، صفحة 146).

2.4. التحديات الخارجية لعملية الإصلاح السياسي في ليبيا:

-تعتبر ليبيا من أكثر المناطق في المنطقة العربية عرضة للتأثير بمتغيرات النظام الدولي، وأنها محل مخططات ومشاريع قوى دولية مختلفة كالسياسة الأمريكية التي مافتئت طيلة عقود طويلة تسخر كل إمكانياتها ودبلوماسيتها في التأثير على هذه والضغط على ليبيا،ومحاولة وضعها ضمن السياسات الموجهة للمنطقة على غرار مشروع الشرق الأوسط، أو مذكرة الرئيس باراك أوباما المعنونة بـ: الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتتمثل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أساسا، وبصورة واضحة في الحفاظ على الأمن والوجود الإسرائيلي في المنطقة، والحرص على الإمساك—علنا على الأقل-بخيوط ملف الصراع العربي-الإسرائيلي في المنطقة، وكذلك تأمين مستقبلها الطاقوي والنفطي من الموارد التي تزخر بها هذه المنطقة الجيواستراتيجية، وهذا ما تعمل عليه في ليبيا إذ تعمل على القضاء على التحول في ليبيا، وتحطيم كل البنى التحتية وإطالة عمر الثورة الليبية (ليمام، 2011، صفحة 183).

-وتتشابه إلى حد بعيد السياسة الأوروبية في هذا الفضاء الجغرافي مع نظيرتها الأمريكية إذ تشتركان في نفس الطريقة في التأثير على عملية الإصلاح السياسي العربي،وقد حدث أن تغاضت وتحالفت مع أنظمة استبدادية وتسلطية مقابل حماية مصالحها ولهذا فهي تقف ضد ولن تسمح بحدوث إصلاح سياسي وتحول ديمقراطي حقيقي قد يؤثر سلبا على مصالحها لا سيّما وأن دولا تنتمي للقارة الأوروبية هي استعمار الأمس للدول العربية وعليه فمن مصلحتها ديمومة الأحوال العربية المتدهورة والمشتتة في مصلحة الدول الأوروبية.

تبعا لذلك فالدول الغربية والولايات المتحدة وحتى دول أخرى ستظل حريصة في الدفاع عن مصالحها الحيوية والاستراتيجية في ليبيا كغيرها من الدول العربية التي لن تكون تحت حكم نظام أو جماعة معادية للمصالح الغربية التي تسعى دائما لأن تكون هي الفاعل المهيمن على كل القوى مما يجعلها ذات تأثير كبير وعالي المستوى في توجيه الأحداث المختلفة بهذه المنطقة الإستراتيجية.

الدور الصهيوني في التأثير السلبي على أمن واستقرار ليبيا،وعرقلة مشاريع الإصلاح بها وكل دول المنطقة العربية ،من أجل حماية أهدافها الاستراتيجية التالية:

-تحقيق التفوق العسكري المطلق على أعضاء النظام الإقليمي العربي والسعي لاحتلال أراضي عربية جديدة.

-الاستمرار فيما يسمّى بالتوازن الديمغرافي في فلسطين وذلك بفتح باب الاستيطان لليهود عبر العالم وتقديم المساعدات اللازمة لهم.

-استمرار التحالف والتنسيق مع الولايات المتحدة بشكل خاص في مجال المقاربات الخاصة بمحاربة ما نسميه بالإرهاب العربي.

-تشجيع ودعم الطائفية والأقليات والحركات الانفصالية في النظام الإقليمي العربي.

5.خاتمة:

لعبت في المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة دوافع مختلفة تأثيرا كبيرا في المطالبة بإحداث الإصلاحات السياسية المنشودة، وقد كانت لظواهر انتشار الفساد السياسي والجمود السياسي والاجتماعي والتخلف الاقتصادي من جهة، وضغوط القوى الغربية الأوربية والأمريكية المهيمنة، إلى جانب ضغوط المؤسسات والمنظمات الدولية إسهام في دفع دول المنطقة العربية نحو ضرورة القيام بإصلاحات سياسية، وترتب عن هذه الظروف تطورات هامة أبرزها الإطاحة بأنظمة سياسية،وإسقاط رموزها ونخبها خاصة تلك التي مكثت طويلا في سدة الحكم على غرار تونس، ليبيا، مصر و اليمن،كما أدت إلى تغيير خرائط جغرافية وسياسية مثل سوريا واليمن وليبيا.

كما أن نتائج التغيير في ليبيا لم تكن كما أرادها كثير من الليبيين خاصة فئة الشباب الذين عانوا طيلة فترة حكم النظام السابق من مشاكل الفقر، والبطالة، والفساد الإداري والمالي، وانعدام التنمية وغياب العدالة الاجتماعية،وغياب تكافؤ الفرص،وتهميشهم عن المشاركة السياسية والتمثيل السياسي،ومحدودية تأثيرهم في تسيير شؤونهم العامة، فلقد تحولت الساحة الليبية إلى مسرح للاقتتال الداخلي وبؤرة من بؤر النزاع الداخلي نجمت عنها بوادر التفكك متأثرة بتغذية من القوى الخارجية ذات الأطماع المشبوهة في ليبيا والمنطقة العربية ككل، ورجعت ليبيا عنوانا للدولة الفاشلة.

و حتى تقود الإصلاحات السياسية إلى تحقيق النتائج المرجوة ،ينبغي أن تتوفر شروطها ومستلزماتها الأساسية كتوفر الإرادة السياسية الحقيقية من النخب والأنظمة الحاكمة، والمناخ المناسب وإشراك القوى والمؤسسات السياسية المدنية المسؤولة.

كما ينبغي أن تلبي تلك الإصلاحات مطالب المجتمع المحلي بعيدا عن خدمة الأجندات الخارجية المشبوهة بما يساهم في تحقيق الديمقراطية الحقيقية،التي تتجسد من ورائها التنمية المرجوة.

قائمة المراجع:

- أحمد بودراع. (2017). فشل ثورات الربيع العربي محاولة للفهم (المجلد 01). (مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، المحرر) الجزائر: مركز جيل البحث العلمي.

- أحمد الصائغ، بان غانم. (2009). ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة. تكريت للعلوم الإنسانية ، 01، الصفحات 10-30.
- أحمد باي. (2010). السياسة الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001وقضية التحول الديمقراطي. (مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، المحرر) مجلة دراسات استراتيجية (11).
- السعيد ملاح. (2017). الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العزاوي، وصال .(2003) .الثورات العربية واستحقاقات التغيير دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية .العراق :جامعة النهرين.
- أولاد ملود. (2016). أبعاد الحرب العالمية على الإرهاب من أطروحة قاعدة الجهاد إلى تنظيم دولة الخلافة الإسلامية. المنارة للدراسات القانونية والإدارية ، 14 (01).
- باهي سمير. (2017). الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخية والضغوط الخارجية دراسة لنموذجي تونس وليبيا. باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- ثابت عياصرة. (2016). العوامل الرئيسية وراء اندلا ع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي (المجلد 43). (مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المحرر)
- حسن الطيان. (2014). حركات التغيير العربية دراسة في أهم أسبابها ونتائجها. مجلة جامعة سامراء ، 10 (38).
- دعاء محمد، عويصة .(2018) .تحديات عملية التمويل الديمقراطي في بعض دول شمال الإفريقي منذ عام 2011دراسة حالات ليبيا وتونس .القاهرة :المكتب العربي للمعارف.
- شهرزاد، صحراوي. (2012). هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة تونس الجزائر والمغرب. مذكرة ماجيستر . جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة محمد خيضر.
- عبدالإله سيطي. (22-23 مارس, 2013). سوسيولوجيا الثورات العربية محاولة تأويلية للمسارات والمآلات. ثورات الربيع العربي مخاطر الانتقال السياسي والاقتصادي . مراكش، المغرب.

- عساف ألعزي. (2015). الديمقراطية والتحول السياسي في العالم العربي (المجلد 05). قانون وأعمال.
- علي محمد أحمد. (2013). الثورات العربية قراءة في الفكر الثوري. مجلة العلوم الإنسانية (02)، الصفحات 06-24.
- محمود حليم ليمام. (2011). ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر (المجلد 01). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محيسن تيسير. (13 05, 2014). تاريخ الاسترداد 17 12, 2018، من http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page5.html: http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page5.html . 2